يظهر التحليل السابق أن المؤسسة تعرف سيرا ماليا مضطربا بسبب تنامي الاحتياجات المالية بشكل يفوق التمويل من مواردها المالية. ولتجاوز هذه الوضعية نقترح الحلول التالية:

1. تخفيض معدل التمويل من الأموال الخاصة إلى المستوى الذي يتناسب وحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.

2. تعديل مستوى الإصلاح المالي وذلك بتخفيض الأموال الممنوحة للعملاء وتسوية معدلات دوران المخزون وتمديد آجال الموردين.

حل التمرين الخامس:

تشخيص الوضعية المالية للشركة عن طريق النسب المالية (التحليل الديناميكي)

1. نسب التمويل: من خلال نسب التمويل تبين أن المؤسسة تعتمد بنسبة أكبر على مواردها الخاصة في تمويل مختلف استخداماتها وهذا ما يعني أن المؤسسة غير مثقلة بالديون هذا ما يجعلها مستقلة في اتخاذ قراراتها، وهذه الوضعية تتيح لها إمكانية الحصول على موارد إضافية في المستقبل عن طريق الاستدانة، خاصة وأن نسبة الاستدانة في المؤسسة أقل من المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

2. نسب السيولة: من خلال نسب السيولة تبين أن المؤسسة بإمكانها الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون صعوبات إذا تمكنت من تحويل مختلف الأصول الجارية إلى سيولة، كما يتيح كذلك للمؤسسة إمكانية الحصول على قروض إضافية، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تشير إلى جودة مركز السيولة إلا أن الارتفاع الكبير لهذه النسب مقارنة بنسب القطاع يعني أن أموال الشركة غير مستخدمة بشكل أمثل، وقد يعود ارتفاع قيمة السيولة العامة إلى ارتفاع قيمة المخزونات نتيجة انخفاض معدلات دوران المخزونات، وزيادة الأموال الممنوحة للزبائن وكذا الارتفاع في نسبة السيولة الحاضرة إلى ارتفاع القيم الجاهزة في المؤسسة بشكل غير مبرر، وهذا ما يترتب عليه ضياع فرص ربحية على الشركة.

3. نسب النشاط: يتضح من خلال نسب النشاط أن هناك تحسن في كفاءة وفعالية إدارة الشركة في استغلال مواردها وإدارة أصولها، لكن بمقارنة هذه النسب بنسب القطاع يتبين أن المؤسسة لا تزال لم تصل إلى المستوى الكفاءة الإدارية اللازمة لاستغلال مواردها وإدارة أصولها.

4. نسب الربحية: إن ارتفاع نسب الربحية من سنة إلى أخرى دليل على التحسن في مستوى الأداء الكلي للمؤسسة، لكن هذا لا يعني أنها وصلت إلى المستوى المطلوب من الأداء، وقد يعود هذا إلى بعض القرارات والسياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة فيما يخص السيولة